

الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني Felony and Misdemeanor Crimes Committed by Juveniles in Jordanian Society

حسين عمر الخزاعي¹، باسل سعود العنزي²، نصر الدين جابر³

¹ جامعة البلقاء التطبيقية (الأردن): huss1960@bau.edu.jo

² أكاديمية سعد العبد لله للعلوم الأمنية (الكويت)، Balenezi86@gmail.com

³ جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، n.djaber@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/04 تاريخ القبول: 2024/05/14 تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract:

This study aimed at identifying the Felony and Misdemeanor Crimes Committed by Juveniles Jordanian society in general and to identify these crimes in particular and their types during the year 2022. The study used the descriptive statistical method for data related to Felony and Misdemeanor Crimes Committed by Juveniles in Jordanian society which were from the Criminal Information Department of the Public Security Directorate in Jordan. Most of the Criminal crimes committed by juveniles exceed the percentage of criminal crimes committed by members of society as a whole, and crimes committed against property constitute the first place in the percentage of crimes committed by members of society in general, and by juveniles in particular.

Key words: Crime, Juveniles, Juveniles court. Felony Crimes, Misdemeanor Crimes.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة في المجتمع الأردني بشكل عام والتعرف على الجرائم المرتكبة من الاحداث بشكل خاص وانواعها خلال عام 2022. واعتمدت الدراسة منهج الاحصائي الوصفي للبيانات المتعلقة بالجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من قبل الاحداث حسب التقارير السنوية الجنائية لمديرية الأمن العام في الأردن. وكشفت نتائج الدراسة أن الجرائم الجنائية المرتكبة من الاحداث تزيد عن نسبة الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل افراد المجتمع بشكل كامل، وتشكل الجرائم التي تقع على الأموال الترتيب الأول في نسبة الجرائم المرتكبة من قبل افراد المجتمع بشكل عام، ومن قبل الاحداث بشكل خاص.

كلمات مفتاحية: الجريمة، الأحداث، محكمة الأحداث، الجرائم الجنائية، الجرائم الجنحوية.

المؤلف المرسل: حسين عمر الخزاعي، الإيميل: huss1960@bau.edu.jo

1. مقدمة:

يحظى الأحداث بأهمية بالغة في المجتمع نظراً لما لهم من أهمية، وأثر كبير في تطور مجتمعاتهم، وتحقيق أهدافها المستقبلية في الرقي والتقدم. لهذا السبب أولت المجتمعات اهتماماً كبيراً وعناية فائقة لاحتياجات الأحداث ومتطلباتهم في هذه المرحلة العمرية الحساسة والهشة فجدت العلماء والباحثين والمؤسسات والأجهزة للبحث في قضايا الأحداث ومشكلاتهم، من ناحية اجتماعية وتربوية ونفسية، ووضعت الخطط من أجل الوصول بهم إلى الوضع الأمثل في المجتمع، الذي يكفل الوصول بهم إلى أقصى ما يمكن من نمو متوازن صحيح لضمان مساهمتهم مساهمة إيجابية فاعلة في مستقبل الوطن والمجتمع .

وتتضح خطورة - ظاهرة جناح الأحداث - من تعدد الجوانب المرتبطة بها، ومن التعرف على العديد من السلوك الجانح الذي يقوم به الأحداث المنحرفون ونتائج تلك السلوكيات المنحرفة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والقانونية والخلقية في المجتمع الذي يعيشون فيه. فالفرد الجانح عضو في أسرة، والأسرة لبنة في المجتمع الذي يعيش فيه وآثار السلوك المنحرف تنصب على الفرد أولاً فيوصف بالانحراف (مكتب المتابعة لدول الخليج العربي، 1984). ويحكم آثار الوصم الاجتماعي يبدأ الناس بتحاشي التعامل معه تجنباً لشروره وعدم ثقتهم بسلوكه وخوفاً على أبنائهم منه حتى لا تنتقل شرور او عدوة الانحراف لهم. مثل هذه المواقف تدفع الحدث الجانح للانطواء على نفسه والانسحاب من مجتمعه، وتنمو عنده انفعالات واتجاهات سلبية ومن ثم كراهيته للمجتمع. وبمرور الزمن يتحول إلى شخصية سيكوباتية - مضادة للمجتمع - وبنفس الوقت فأن المواقف السلبية تجاه الحدث - وعدم التعامل معه وانطوائه على نفسه تلعب دوراً مميزاً في اهتزاز شخصية واضطراب علاقاته بغيره من الناس، وفقده لإمكانيات إقامة علاقات إنسانية طبيعية مع الغير " وغالباً ما نجد الأحداث الجانحين وباستمرار هائمين على وجوههم ويخشون التعامل معهم وبالتالي لا يحسون بتأثير المجتمع أو الارتباط والانتماء له (انور الشرفاوي، 1977).

وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية خدمات الرعاية للأحداث في الأردن من قبل مديرية الأحداث والحماية وهي مديرية متخصصة تشرف من خلال قسم دور تربية وتأهيل الأحداث على دور تربية وتأهيل الأحداث لحماية

الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

وتوفير بيئة سليمة تقدم الخدمات المتكاملة لإعادة تأهيلهم وإمّاجهم في المجتمع، الإشراف على توفير البيئة السليمة لرعاية الأحداث من خلال تقديم البرامج المتكاملة (النفسية، التربوية، التعليمية، الاجتماعية، التأهيلية). الإشراف على تنفيذ الأنشطة اللامنهجية للأحداث داخل وخارج دور التربية والتأهيل. بهدف توجيه الأحداث وإرشادهم وإصلاحهم وتأهيلهم للبعد عن الجريمة والتوقف عن ارتكابها، وتقدم هذه الخدمات من قبل دُورُ تربية وتأهيل الأحداث: وهي الدُورُ المنشأةُ أو المُعتمَدة لتربية الأحداث الموقوفين والمحكومين، وإيوائهم، وتأهيلهم، وإصلاحهم، وفقاً لأحكام قانون الأحداث رقم (32)، سنة (2014)، وتشمل أربعة مراكز إيوائية وتأهيلية، هي: (دار تربية وتأهيل الأحداث إربد، دار تربية الأحداث الرصيفة، دار تربية وتأهيل الأحداث عمان، دار تربية وتأهيل الأحداث معان) .

وقد تحددت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على أنواع وتصنيف الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من قبل الأحداث الجانحين الموقوفين في مراكز رعاية وتربية الأحداث والتي يبلغ عددها (2030) جريمة جنائية و جنحوية تشكل نسبة (8,9%) من إجمالي الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني والبالغة (22895) حسب أرقام وبيانات التقرير الاحصائي الجنائي لعام 2022 الذي تصدره إدارة المعلومات الجنائية التابعة لمديرية الأمن العام في الأردن، وتزداد خطورة الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث كونها الجرائم الجنائية المرتكبة من قبلهم مصنفة جنائية وتشكل نسبة (36,7%) . وعلى الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققها الأردن في الجوانب التنموية كافة، وخاصة التعليمية والتربوية، إلا أن هذه الانجازات لم تحقق انخفاضاً ملموساً في أعداد الجرائم الخاصة بالأحداث، والتي تشكل خطورة على امن وسلامة واستقرار وحياة أفراد المجتمع وهذه تعبر مشكلة كبيرة بحاجة للبحث والدراسة.

1.1 أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة الحالية تحقيق ما يلي:

- التعرف على عدد الجرائم العامة المرتكبة في المجتمع الأردني وانواعها خلال عام 2022.
- التعرف على الجرائم المرتكبة في الأردن حسب تصنيفها الجنائي وفئة منفيها.

- التعرف على عدد الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها خلال عام 2022.
- التعرف على عدد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها خلال عام 2020.
- التعرف على عدد الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها خلال عام 2022.

2.1 تساؤلات الدراسة:

- ما الجرائم العامة المرتكبة في المجتمع الأردني وأنواعها خلال عام 2022؟
- ما عدد الجرائم المرتكبة في الأردن حسب تصنيفها الجنائي وفئة منفذها؟
- ما الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها خلال عام 2022؟
- ما الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها خلال عام 2020؟
- ما الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها خلال عام 2022؟

2- الإطار النظري والمفاهيم:

يتحدد الإطار النظري للبحث من خلال التركيز على أبرز النظريات الاجتماعية والنفسية الاجتماعية التي تناولت تفسير ظاهرة جنوح الأحداث وعلى النحو الآتي:

1.2 نظرية العوامل الملازمة: وتعتبر هذه النظرية أول المحاولات التي فسرت ظاهرة الانحراف من وجهة نظر الدراسات والبحوث الاجتماعية، واعتبرت العوامل المؤدية إلى الانحراف عوامل ملازمة، إذ تظهر كلما ظهر السلوك المنحرف، وتختفي باختفائه، وهذا التلازم يعتبر دليل العلاقة السببية، كما سميت هذه العوامل أيضاً بالعوامل السائدة (سمير نعيم أحمد، 1969).

وصنف الباحثون العوامل التي تتدخل في إحداث هذه الظاهرة إلى العوامل الأولية والعوامل الثانوية، والعوامل الأولية تتمثل في العوامل الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية، أما العوامل الثانوية في عبارة عن حاجات تظهر بفعل العوامل الأولية، وتتفاعل مع بعضها البعض لتزيد من تفاقم حدة الانحراف (احمد بوكابوس، 1987).

2-2 نظرية العصبية الجانحة:

وتنتقل هذه النظرية من افتراض أن " العصبية الجانحة هي جماعة مثل أي جماعة أخرى لها تاريخ طبيعي. وقد تطورت بصورة تلقائية عن جماعات اللعب التي ينتمي اليها المراهقون، ويشير فريدريك تراشر صاحب هذه النظرية إلى أن قيام صراعات شخصية بين أفرادها يؤدي إلى تكثف أفراد كل عصابة، وتكوين تنظيم معين يقدم لأفرادها أسباب حماية حقوقهم، ومصالحهم المشتركة، ويساعد

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

على إشباع بعض الحاجات والرغبات التي حرّموا منها خلال العيش مع أسرهم، وبذلك تحولت إلى عصبه جانحة تجمع بين أفرادها أهداف مشتركة ووجهات نظر متشابهة ، وولاء تام ، وهكذا تنشأ العصبه الجانحة في بيئة اجتماعية معينة لها خصائص ملائمة لظهورها : كغياب الضبط الأسري للأطفال ، وإزدياد معدلات الجريمة في المجتمع ، و وجود الفقر الذي يسهم في خلق الجو المناسب لنشوء الجنوح والجريمة(عدنان النوري ، 1985).

2-3 نظرية البناء الاجتماعي:

يمثل الجنوح حسب رأي روبرت ميرتون " علاقة الفرد بمجتمعه، من خلال ما يتخذه من مواقف تجاهه، ويعتمد الجنوح على تكيف الفرد مع الوسائل المفروضة من قبل المجتمع لتحقيق الأهداف المفروضة. وتوجه ميرتون إلى الطبقات العاملة خاصة الفئات الشابة الزنجية منها، لتبرير مقلته حول معدلات الانحراف بين الطبقات العاملة وبين أوساط سكان المدن الكبرى. وتتأسى هذه النظرية سبب ارتكاب هذه الفئات بالذات افعالها، بل تشدد على أن ثقافة هذه الفئات تنساق وراء الانحراف، وتتجاهل أن الفشل في الحياة يؤدي إلى الانحراف (مصطفى كاره، 1985).

وقد ذهب دوركهايم إلى اعتبار الجريمة وليدة الظروف الاجتماعية، والى هذه الظروف يرجع أسباب وعوامل تكوين الجريمة، إلا أنه رفض اعتبار الجريمة ظاهرة غير عادية في المجتمع، بل أكد صفتها الاجتماعية العادية، فهي موجودة في كل مجتمع إنساني، وهي علامة من علامات صحته (Durkheim, Emile, 1964). ورأى أنه من العبث محاولة القضاء على هذه الظاهرة، لأن القضاء عليها يعني نهاية التفاعلات الاجتماعية، وهذا أمر غير ممكن، كما أن مجتمعا من دون جريمة غير موجود أصلا (مصطفى العوجي، 1980).

و تربط الخدمة الاجتماعية أسباب الانحراف بالعوامل الاجتماعية ، مستندة إلى نظرية الانساق في الخدمة الاجتماعية systems theory وهي نظرية أسسها العالم النمساوي Von Bertalanffy والتي تفترض أن جميع الكائنات الحية Organisms عبارة عن انساق Systems تتكون من انساق فرعية Subsystems، ويمثل الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات والتنظيمات الأنساق الأساسية في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، حيث يتفاعلون مع بعضهم البعض ليكونوا التنظيمات والوحدات الاجتماعية الأكبر ، ومن هذا المنطلق فأن أي خلل يواجه أي نسق من هذه الانساق فإنه بالضرورة ينعكس بشكل سلبي على بقية الانساق الاخرى المتفاعلة مع هذا النسق

(حسين سليمان واخرون، 2005). وان مهمة الخدمة الاجتماعية مع الاحداث المنحرفين هي المساعدة على تحقيق التوافق بينهم وبين البيئة التي يعيشون فيها (رشاد عبد اللطيف، 2007).

2-4 الاتجاه التفاعلي (الوصم الاجتماعي (stigmatisation sociale):

تشير لفظة الوصم إلى العملية التي تنسب الأخطاء والأحكام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى الأشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغیضة أو سمات تجلب العار أو تثير حولهم الشائعات. ومن رواد هذه النظرية Edwin Lemert. Howard Becker. Erving Goffman. فهذا الاتجاه يتناول بشكل خاص تفاعلات الفرد مع محيطه الاجتماعي فهو يركز بالأساس على نظرية التفاعل الرمزي symbolic interaction (ومن روادها هاربرت بلومر Herbert Bleumer)، والتي تقيد بأن وظيفة الأفراد في المجتمع المشاركة في الرموز التي يعتمدون عليها للتعبير عن حاجياتهم وقيمهم وتوقعاتهم وطموحاتهم وتحقيق نواتهم الفردية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

ويربط أنصار الاتجاه التفاعلي بين فكرة التعريف المجتمعي وبين مفهوم الذات الاجتماعية، حيث يرون أن التعريف المجتمعي هو القوة الضابطة لسلوك الفرد، وحين يوصم سلوك معين بوصمة الانحراف، فإن مثل هذا الوصم يقود إلى تكوين اعتقاد من جانب الفرد بأنه شخص منحرفا حقا. والأساذ الأمريكي جارلس كولي Cooley قام بتحليل فكرة الذات الاجتماعية التي تتألف حسب رأيه من مجموعة الأفكار التي تتراكم لدى الأفراد بفضل عملية الاتصال الاجتماعي والاختلاط بالآخرين. وحسب الأستاذ كولي فإن الذات الاجتماعية تتكون من ثلاثة عناصر هي:

- تصور الفرد لنفسه من خلال ما يظهر به أمام الناس.
- تكوين موقف خاص لفرد نتيجة لما يتصوره من حكم الآخرين عليه كما يظهر لهم مظهره أمامهم.
- تكوين موقف نهائي للفرد حول نفسه وفقا لما يراه الآخرين فيه ونوعية تقييمهم له، ولذلك قد يشعر الفرد نتيجة لذلك بالفخر والاحترام لنفسه أحيانا وبالازدراء والاحتقار أحيانا أخرى (عدنان الدوري، 1985).

ونظرية الوصم تقوم على فرضيتين أساسيتين:

*الأولى: أن الانحراف لا يقوم على نوعية الفعل وما هيته بقدر ما يقوم على نتيجته وما يوصف به الفاعل من قبل المجتمع.

*الثانية: أن الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين، الفعل الانحرافي من جانب، وردة فعل المجتمع تجاه هذا الفعل الانحرافي ووصمه بالانحراف من جانب آخر.

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

2-5 مدرسة علم النفس الاجتماعي:

أسهم علماء النفس الاجتماعي إسهاما كبيرا في بلورة الكثير من الفرضيات والنظريات العلمية بهدف الكشف عن طبيعة السلوك المنحرف عموما، وذلك من خلال تفسير علاقة الفرد بالجماعة وما تتضمنه تلك العلاقة من انتماء وتعاون وتنافس وصراع وتفاعل. فالسلوك المنحرف حسب رأي علماء النفس الاجتماعي هو السلوك المتناقض مع قيم المجتمع ومعاييره، أي السلوك الغير متوافق مع مفاهيم المجتمع السائدة، لذا فإن التقييم الاجتماعي للسلوك في كونه سويا أو منحرفا يستند أساسا إلى السلوك المعياري المرتضى بين أغلبية الأفراد في المجتمع.

ولعل من أبرز الموضوعات التي يتناولها اتجاه علم النفس الاجتماعي تلك الظواهر النفسية والاجتماعية ذات العلاقة بتكوين السلوك المنحرف، كمواقف ومشاعر الإحباط، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، والعلاقات الأسرية خاصة في الطفولة المبكرة، وشخصية الوالدين وأساليب التربية المتبعة، والتفكك والضبط والانتماء الأسري... الخ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن هذه الموضوعات وغيرها تشكل محددات للسلوك الفردي في المواقف الاجتماعية المختلفة (جابر نصر الدين، 2022).

وضمن هذا الإطار النظري يرى تارد Tarde أن الإجرام هو بمثابة عملية يزولها الإنسان ويتعلمها من البيئة التي تحيط به وذلك عن طريق محاكاته وتقليده للمنحرفين من أهله وعشيرته أو من يختلط بهم من الأصدقاء والزلاء (سمير عبده، 1989).

كما أخذت مسألة التأثير الاجتماعي في الناس ومظاهره مثل: الامتثال، الطاعة، المقارنة الاجتماعية حيزا واسعا واهتماما بالغا في دراسات وتجارب علم النفس الاجتماعي، وذلك نظرا للتأثيرات الواضحة والخطيرة التي يتركها على سلوك الأفراد والجماعات (جابر نصر الدين، 2022).

3- مفاهيم الدراسة:

1.3 الجريمة:

أخذت كلمة جريمة من الناحية اللغوية من جرم بمعنى جنى جريمة، وجرم إذا عظم جرمه أي أذنب. وتطلق كلمة جريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم (ابن منظور، 1990). وأخذت كلمة جريمة من المجرم: التعدي والجرم هو الذنب، والجمع إجرام وجرور، وهو الجريمة، ويقال جرم فلان أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم. أما في اللغة الانجليزية فتدل كلمة (crime) على الجريمة وأصلها (crimen). وهي كلمة لاتينية اشتقت من (cernere) التي أتت

بدورها من أصل يوناني معناه التحيز والشذوذ عن السلوك العادي، أما المجرم فهو شذ عن السلوك العادي (التويرجي، 2011).

تعرف الجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها: " كل سلوم يخالف ما ترضيه الجماعة من قيم وعادات وأعراف (كاره، 1985)، وتعرف أيضا بأنها: " كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة (طالب، 2002). وتعرف الجريمة من الناحية القانونية بأنها" كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، وقانون العقوبات هو الذي يتضمن الأفعال المجرمة، ومقدار عقوباتها (التويرجي، 2011).

2.3 السلوك الإجرامي:

هو أي سلوك مضر ومضاد للمجتمع وموجه ضد مصلحته العامة. أو هو أي شكل من أشكال السلوك المخالفة للمعايير الأخلاقية التي يرضيها مجتمع معين ويعاقب عليها القانون. وعليه يمكن القول إذا كانت الجريمة هي مسمى الفعل الإجرامي فإن السلوك الإجرامي هو ممارسة هذا الفعل.

3.3 الانحراف:

هو عدم مسابرة أو مجازاة المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع أو هو الابتعاد أو الاختلاف عن خط معين أو معيار نحتكم إليه. وهناك عدة أنواع من الانحراف (الفردية، الجماعية، العرضية...)

4.3 الحدث:

تتفق معاجم اللغة العربية على أن الحدث هو: حديث السن وغلمان حدثان أي أحداث، وكل فتى من الناس حدث والأنثى حدثة، وقوم حدثان جمع حدث وهو فتى السن. (ابن منظور، 1990) ويقصد به الشاب، فإذا ذكرت السن قلت: حديث السن وغلمان حدثان اي أحداث. (الرازي،) والحدث في اللغة أيضا صغير السن والفتى من الناس او الفتى (محمد ابو حرب، 1985).

والجنوح هو فعل مخالف لما ينتظره المجتمع، وما تنص عليه قوانينه، ويعرف سيريل بيرت (Cyril Burt) الجنوح بأنه : يحدث للطفل عندما تصل ميوله الإجتماعية إلى درجة من الخطورة ، إذ يجب أن يصبح موضوع إتخاذ إجراء رسمي في شأنه ، وأول ظهور لمفهوم جناح الأحداث Juvenile Delinquency ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1899 عندما أنشئت أول محكمة خاصة بالأحداث في مقاطعة كوك بولاية ايلينوي في نهاية القرن الماضي(يوسف الياس، 1984).

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

5.3 الجنوح :

السلوكات المنتهكة للقانون يقوم بها الأشخاص الصغار السن أو الأحداث وتعد أقل خطورة من

حيث جسامتها.

ملاحظة: (مفهوم الانحراف أعم وأشمل من مفهومي الجريمة والجنوح)

وتقصد مجموعة البحث بالحدث في هذه الدراسة كل شخص اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشر ذكراً كان ام انثى وسلك سلوكا يعاقب عليه القانون الخاص بمحاكمة الأحداث.

3-6 دار تربية الأحداث: اية مؤسسة اصلاحية، حكومية أو اهلية تعتمد من قبل وزارة التنمية الاجتماعية لإيداع الأحداث وتوقيفهم.

3-7 قانون العقوبات الأردني: هو قانون العقوبات العام الأردني يُقصد به تعريف القانون الجزائي أو قانون العقوبات، وهو القانون الذي يُعرّف الأفعال التي تُعتبر جرائم ويبيّن عقوبة مُرتكبها. ومعمول به منذ عام 1960 من قبل وزارة العدل والمحاكم والأجهزة والإدارات التنفيذية والاشرفية والرقابية التابعة لها (وزارة العدل، 2023).

3-8 العقوبة: الحكم الصادر على الحدث بسبب قيامه بارتكاب جناية يعاقب عليها القانون، وتوضح المادتين (2 و25) من قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014 العقوبات التي تصدر من قبل المحكمة المختصة من بالنظر في قضايا الأحداث وتسوية النزاعات.

3-9 المحكمة: المحكمة المختصة من بالنظر في قضايا الأحداث وتسوية النزاعات وفقاً لأحكام قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014.

3-10 قانون الأحداث: يحدد قانون الأحداث الأردني كافة الإجراءات المتعلقة بتنظيم قضايا الاحداث، من حيث توقيفهم ومحكمة الاحداث، وسرية المحاكمة، والعقوبات، واجراءات الإفراج عن الأحداث. وتعرف المادة (2) من قانون الاحداث رقم (32) لسنة 2014 وتعديلاته لسنة 2023 الحدث بأنه " كل من لم يتم الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أم انثى " اما دار تربية الأحداث فيعرفها نفس القانون والمادة (2) بأنها: " اية مؤسسة إصلاحية، حكومية أو أهلية يعتمدها الوزير لإيداع الأحداث وتوقيفهم (وزارة التنمية الاجتماعية، 2014).

3-11 شرطة الأحداث: إدارة شرطة الأحداث المنشأة بموجب أحكام قانون الأحداث في مديرية الأمن العام والمختصة في شؤون الأحداث (قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014).

3-12 الجرائم: يبين قانون العقوبات الاردني رقم 16 لعام 1960 الجرائم وتعريفها، ومُكرساً مبدأ عدم رجعية القوانين الجزائية، وقد حدّد النطاق الزمني والمكاني لتطبيق التشريع الجزائي الأردني، كما أنّه صنّف الجرائم وفق معيار العقوبة المفروضة بحق كلّ منها إلى:

3-12-1 جرائم جنائية: وهي التي تكون عقوبتها عقوبات جنائية كالإعدام، والأشغال الشاقّة المؤبّدة أو المؤقتة، والاعتقال المؤبّد أو المؤقت. ويبين قانون العقوبات الأردني من خلال المواد (14) ولغاية (22) احكام الجرائم الجنائية والجرائم الجنحية والعقوبات المعمول فيها لهذه الجرائم.

الجرائم الجنائية: حسب المادة (14) من قانون العقوبات الأردني يكون الفعل الجرمي (جنائية) إذا كانت العقوبة المفروضة على ارتكابه هي إحدى العقوبات التالية:

- الإعدام.
- الأشغال الشاقّة المؤبّدة.
- الاعتقال المؤبّد.
- الأشغال الشاقّة المؤقتة (وتتراوح بين ثلاث إلى خمس عشرة سنة).
- الاعتقال المؤقت (ويتراوح بين ثلاث إلى خمس عشرة سنة).
- ويُطلق على الشخص الذي يُعزى إليه ارتكاب جنائية وصف (متهم)، ويقدم إلى المحكمة المختصة بموجب (قرار اتهام) و(لائحة اتهام) صادرين عن النيابة العامة.
- 3-12-2 جرائم جنحية:** وهي التي تكون عقوبتها عقوبات جنحية في القانون، كالحبس والغرامة. استنادا الى احكام المادة (15) من قانون العقوبات الأردني يكون الفعل الجرمي (جنحة) إذا كانت العقوبة المفروضة على ارتكابه هي إحدى العقوبات التالية:
- الحبس (وتتراوح مدته بين أسبوع واحد وثلاث سنوات).
- الغرامة (وتتراوح بين خمسة دنانير ومائتي دينار).
- ويُطلق على الشخص الذي يُعزى إليه ارتكاب جنحة أحد الوصفين التاليين:
- ظنين، وذلك إذا كان الحد الأعلى للعقوبة المفروضة على الفعل المنسوب إليه ارتكابه الحبس ثلاث سنوات، ويقدم إلى محكمة البداية بموجب (قرار ظن) صادر عن المدعي العام.
- مُشككى عليه، وذلك إذا كان الحد الأعلى للعقوبة المفروضة على الفعل المنسوب إليه ارتكابه الحبس سنتين، ويقدم إلى محكمة الصلح بناءً على شكوى من المتضرر، أو إخبار

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

من الضابطة العدليّة كالشرطة وجميع الموظفين المخولين بموجب القوانين والأنظمة
بوظائف الضابطة العدليّة.

3-12-3 جرائم المخالفات: وهي التي تكون عقوبتها تكميرية، كالحبس التكميري بما لا يتجاوز أسبوع
والغرامة.

4- الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

حظيت دراسات الأحداث على اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مختلف العلوم
الاجتماعية، وفي مختلف دول العالم. ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:
1-4 الدراسات الأجنبية:

دراسة ماكسم وآخرون (Maxim & Others, 2016) دراسة موسومة بـ: Peculiarities of
Students of Pedagogical Specialties Training in Preventive Work with
Juveniles Delinquents (أليات طلاب التخصصات التربوية في التدريب على العمل الوقائي مع
انحراف الأحداث الجانحين). حيث هدّفت الدراسة إلى: التحقيق في الأهمية الكبيرة للعمل الوقائي مع
الأحداث الجانحين في المجتمع. كما هدّفت إلى: بيان المشكلات الناشئة مع تطوير كفاءات الطلاب
في الأنشطة المهنية لمنع السلوك المنتهك للجانحين الأحداث، فضلاً عن: تحديد التكيّف الاجتماعي
والثقافي مع البيئة المحيطة بالأحداث الاجتماعية. وتتمثل الطريقة الرئيسة لدراسة هذه المشكلة في:
تحليل وتجميع الخبرات في تعليم الطلاب مهارات التخصصات التربوية، في مجال منع الجريمة
والسلوك غير القانوني للأحداث، وتتيح لنا هذه الطريقة: تحديد طرق لتعزيز صفات تعلم الطلاب هذا
النوع من النشاط. وتمّ وضع منهجية لتعليم الطلاب مهارات العمل الوقائي في حالات ارتكاب الأحداث
جرائم. وجرى تحليل الأسباب الاجتماعية والثقافية لجنوح الأحداث، وتأثيرها على أعمال الوقاية،
ووضعت توصيات لتحسين فاعلية العمل الوقائي التربوي مع المجرمين الأحداث، وتحديد ملامح
وأساليب تدريس هذا النوع من النشاط. ويمكن أن تكون هذه المادة مفيدة للعمل العملي للمدرسين،
والاختصاصيين الاجتماعيين، وموظفي إنفاذ القوانين، وجميع الذين لهم صلة، بطريقة أو بأخرى،
بالعمل المتعلق بمنع الجريمة والسلوك غير القانوني للفصّر.

وقدّم كلٌّ من: (سينج، وجهانارا) (Singh & Jahanara, 2016) دراسة بعنوان: impact of socio-
economic factors of family in the state of uttar pradesh, india (تأثير العوامل
الاقتصادية في جنوح الأحداث في ولاية أوتار في الهند). حيث هدّفت الدراسة إلى: استكشاف العوامل

الاقتصادية المؤثرة في زيادة نسبة جنوح الأحداث. وأجريت الدراسة على مجموعة من الأطفال الجانحين، ومجموعة من الآباء، وتمَّ جمعُ البيانات بطريقة المقابلة الشخصية. وبيّنت النتائج: أنَّ هناك علاقةً بين تطوُّر نسبة الأطفال الجانحين، مع تدنّي العوامل الاقتصادية، حيث أنَّ: مستوى الدَّخْل المنخفض، والفقر، والمرض، وتفكَّك الروابط الأسرية بسبب الوضع الاقتصادي، والبُعد بين الأسرة والأولاد، كلُّ ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة الجانحين.

4-2 الدراسات العربية:

ومن الدراسات العربية التي تناولت موضوع الأحداث دراسة أسماء علي، (2022) بعنوان: دور العوامل الاجتماعية في الجنوح من وجهة نظر الأحداث الجانحين، هدفت الدراسة التعرف على دور العوامل الاجتماعية في الجنوح من وجهة نظر الأحداث الجانحين انفسهم، وطبق هذا البحث على عينة من الأحداث الجانحين المودوعين في سجن البصرة المركزي وعددهم (30) حدثاً جانحاً (ذكور، وإناث) ، وقد اظهرت النتائج :

- ان هناك دور للعوامل الاجتماعية في تشكيل السلوك الجانح لدى الأحداث.
- ان السرقة تأتي في المقام الاول بين جرائم الأحداث، فقد ارتكبتها (14) حدث من مجموع (30) ونسبة (46,66%).
- هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث لصالح الذكور.
- بينت النتائج ان اعلى نسبة للأحداث هم من الاميين حيث بلغ عددهم (10) ونسبة (33, 33%).

وأجرى (الرديعان، 2018) دراسة بعنوان: "تكرار دخول الأحداث الجانحين دُورَ الملاحظة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، سِماتُ مُكرري العودَة، وأسباب عودتهم). حيث تناولت الدراسة عودة الأحداث إلى السلوك المنحرف، وتكرار دخولهم دُورَ الملاحظة الاجتماعية. وطُبِّقت الدراسة على 155 حدثاً، نقلَ أعمارهم عن 18 سنة، عانُوا إلى السلوك الجانح، ويتوزعون في مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة، وسُجبت العيْبَةُ من (14) دارَ ملاحظة، تتوزع في مدن المملكة الرئيسية. كما هدفت الدراسة إلى: معرفة سِمات وخصائص العائدين، والأسباب التي دفعت بهم إلى العودة للسلوك الجانح، ومن ثم الإيداع مرة أخرى في دُورَ الملاحظة. وبيّنت النتائج: أنَّ الأحداث في سنِّ (16) و (17)، هم الأكثرُ عوداً، وأنهم يَفْدُون من أَسْرِ هَشَّة اجتماعياً واقتصادياً، وأنَّ بعضَ أقاربهم من ذوي السوابق. وقد كانت (السرقة، والمشاجرات، وتعاطي المخدرات)، هي أبرز الجُنَح. وبيّين كذلك: أنَّ نمط (العُودِ) "عام" بمعنى: تنوُّع الجُنَح التي عانوا من أجلها إلى دُورَ الملاحظة. وقد

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

كان تأثير (الرفاق، وضعف الوازع الديني، والفراغ، وتعاطي المخدرات، وعدم احتواء الأسرة، والفشل الدراسي، والوصم)، هي أهم أسباب العودة إلى السلوك المنحرف.

وأجرت (عسوس، 2018)، دراسةً بعنوان: (دراسةٌ سوسيوثقافيةٌ لظاهرة انحراف البنات في الجزائر). حيث هدفت الدراسة إلى: بيان ظاهرة انحراف البنات، وفق دراسةٍ سوسيوثقافيةٍ، معتمِدةٍ في ذلك على مجموعة من النظريات العلمية الاجتماعية والنفسية المفسرة لظاهرة انحراف الأحداث. واستخدمت الدراسة (المنهج التحليلي)، من خلال أداة الدراسة، وهي: الإحصائيات في دور وتربية تأهيل الأحداث في الجزائر. وكانت عينة الدراسة: جميع البنات في مراكز الإيواء. وبيّنت الدراسة: أن ظاهرة انحراف البنات مرتبطةٌ بالتغيّر الاجتماعي الذي أحدثت هزةً في التماسك الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للأسرة، إذ صاحب هذا التغيّر من جهة: ضعفُ الرقابة الأسرية الناتج عن انشغال الوالدين بالعمل خارج المنزل، وعدمُ وجود الأب في البيت حتى ساعة متأخرة من النهار، وتدني دخل الأسرة، وانتشار البطالة بين أعضائها. ومن جهةٍ أخرى فإنّ تخلي بعض الآباء عن وظيفتهم التربوية، وتركها لمسؤولية الأمهات اللواتي يعانين بدورهن من ضغوط البيت والمستوى التعليمي الضعيف والضغوط المادية والنفسية التي تجعلهن غير قادراتٍ على تلبية حاجات الأبناء المادية والمعنوية، كما يُلهيهن عن تربية ورعاية أبنائهن على أكمل وجه، كل ذلك ضاعفَ المشكلة.

فيما أجرى (مخامرة، 2017) دراسةً بعنوان: (العوامل النفسية والاجتماعية المسببة لانحراف الأحداث في فلسطين من وجهة نظر شرطة الأحداث ومراقبي السلوك والأحداث أنفسهم). حيث تمّ الاعتمادُ على الاستبانة لجمع آراء أفراد عينة الدراسة، البالغ عددهم 170 حدثاً، أُخذت العينة بطريقتي قسدية. وهدفت الدراسة إلى: معرفة العوامل النفسية والاجتماعية لجنوح الأحداث، واستخدمت في الدراسة: (المنهج الوصفي التحليلي). وبيّنت الدراسة: أن العوامل النفسية جاءت في المرتبة الأولى، تليها: العوامل الاجتماعية، والتفكك الأسري والخلافات الزوجية، والتعرض للعنف والإهمال وسوء المعاملة من قبل الوالدين، ومصاحبة رفاق السوء، وكان الانحراف داخل الأسرة له دورٌ كبيرٌ في جنوح الأحداث.

وقام (الهوام، 2017) بدراسةٍ بعنوان: (التفكك الأسري ودوره في انحراف الأحداث، دراسة ميدانية لمؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث المنحرفين بمدينة بنغازي). وقد هدفت الدراسة إلى: معرفة دور التفكك الأسري، وعلاقته بانحراف الأحداث. وقد استخدم الباحثُ منهج (المسح الاجتماعي الشامل)، كونَ الدراسة علاقةً تبحث بين متغيّرين، هما: (التفكك الأسري، وانحراف الأحداث). وتكوّنت عينة

الدراسة من 211 حدثاً من الذكور والإناث. وقد توصلَ الباحث إلى نتائج مفادها: وجودُ علاقة بين التفكك الأسري، وانحراف الأحداث. كما بيّنت النتائج: أن هناك علاقةً بين هجر الزوج زوجته، وتعاطي الحنث المخدرات. كما أنّ هناك علاقةً وطيدةً بين وفاة الوالدين، وتعاطي الحنث المخدرات، كما أن الطلاق له علاقة بتعاطي الحدث المخدرات. وكان أكثر من نصف عينة البحث أشاروا إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الشجار بين الوالدين، وتعاطي الحنث المخدرات. وأخيراً أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هجر الزوج زوجته، وهروب الحدث من المدرسة.

دراسة الرشيد (2014) بعنوان: التغييرات البنائية للأسرة السعودية وعلاقتها بانحراف الأحداث دراسة على طلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل ومركز دار الملاحظة بمنطقة الرياض. هدفت الدراسة إلى التعرف على التغييرات البنائية للأسرة السعودية وعلاقتها بانحراف الأحداث، من حيث خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة مكونة من (407) فرداً بواقع (348) طالباً وطالبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل و(59) نزيلاً من مركز دار الملاحظة بمنطقة الرياض. أظهرت الدراسة ان التماسك الأسري بين أفراد الأسرة السعودية المتمثلة بالمشاركة والتعاطف والتواصل بين أفراد الأسرة كان مرتفعاً جداً، وان ارتفاع مستويات التماسك الأسري تقلل من مستويات انحراف الأحداث ، وان نمط اتخاذ القرار داخل الأسرة السعودية كان يميل إلى النمط الديمقراطي، وان الأسر التي تستخدم النمط الديمقراطي في التربية تزداد فيها عوامل التماسك الأسري ، بينما تزداد مستويات الانحراف الأحداث عند الأسر التي تستخدم النمط التسلطي أو عدم التدخل في التربية ، وانه كلما ارتفع مستوى تعليم الأبوين فان الانحراف عند الأحداث سينخفض، وتوصلت الدراسة إلى ان مستوى الانحراف الأحداث من سكان القرى وساكني البيوت الشعبية اقل من مستوى الانحراف عند سكان المدنية والبادية وسكان الفلل والقصور ، وان معدلات انحراف الأحداث عند الذين يعيش والدهم معهم في المملكة السعودية أعلى من أولئك الذين يقيم والدهم خارج المملكة ن وان نمط اتخاذ القرار عند اسر طلاب المدارس الثانوية يميلون إلى نمط الإدارة الديمقراطية مقارنة مع اسر نزلاء دار الملاحظة الذين كانت أسرهم تميل إلى نمط الإدارة الديمقراطية مقارنة مع اسر نزلاء دار الملاحظة الذين كانت أسرهم تميل إلى نمط الإدارة التسلطية.

وركز بسامة خالد المسلم (2001) على دراسة "تأثير علاقة الوالدين بالأبناء على جنوح الأحداث في الكويت". فقد وجدت أن العلاقة بين الوالدين لها تأثير على سلامة الحدث من الانحراف، كما أن الأحداث الذين يعيشون ضمن علاقة والدية يشوبها التوتر والانفصال، والطلاق، والزواج الثاني، أكثر عرضة للتعرض للانحراف (بسامة المسلم، 2001).

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

وأجرى عبيد طويرش (1980) دراسة بعنوان " انحراف الأحداث في مجتمع الامارات " وتوصلت الدراسة إلى أن التغيير المفاجيء ودخول الثقافات الجديدة له دورا كبيرا في انحراف الأحداث (عبيد طويرش ، 1980).

4-3 الدراسات الأردنية:

اول دراسة تناولت موضوع الأحداث في الاردن كانت دراسة محي الدين توك (1978)، وبحثت في ظاهرة انحراف الأحداث بهدف التعرف على حجم الظاهرة، والخصائص التي تميز الحدث المنحرف ومميزات اسرة الحدث، ومحاولة التوصل إلى الاسباب الكامنة وراء الظاهرة، وكشفت الدراسة أن جرائم السرقة كانت الأعلى بين الجرائم التي ارتكبتها الأحداث، ووجود ارتباط بين الانحراف وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية (محي الدين توك، 1978).

وبحث عبد الحفيظ الشناق (2001) في دراسته والتي تمحورت حول " ظاهرة جناح الأحداث في الأردن "، وتناولت عينة من جميع الحالات المرصودة تراكميا لجنوح الأحداث في السجلات الرسمية لدى وزارة التنمية الاجتماعية خلال الفترة (1985 - 1989). ووجد أن رفاق السوء لهم الدور الاكبر في انحراف الأحداث الجانحين، وجهل الأحداث بالعواقب المتمثلة عن السلوك وعدم ادراكه للنتائج، والفقر، وضعف التوجيه الوقائي، وسوء التربية تجعل الحدث في وضع احباطي ومعاناة نفسية من جراء الانحراف (عبد الحفيظ الشناق، 2001).

وأجرى الخزاعي (2012)، دراسة بعنوان: محددات الممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن محددات الممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، استخدم الباحث أسلوب المسح الاجتماعي الشامل لأفراد مجتمع الدراسة المتمثل في العاملين بمراكز تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وبلغ عددهم (77) أخصائياً ومشرفاً اجتماعياً. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة خاصة وتطويرها، تكونت من (26) فقرة، موزعة على أربعة اجزاء، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها:

- شكل المستوى التعليمي بكالوريوس الترتيب الأول، يليه مستوى الدبلوم المتوسط ثم الثانوية العامة. واحتل تخصص الخدمة الاجتماعية في الترتيب الأول، يليه تخصص العلوم التربوية، واحتل المسمى الوظيفي "مشرف اجتماعي" الترتيب الأول، ربع العاملين لم يحصلوا على نورات تدريبية، وثلاث العاملين عملوا في مكان واحد، والباقون عملوا في أكثر من مكان.

- تقديم المشورة الفنية اللازمة لمن يطلبها من متلقي الخدمة أو الزملاء في العمل، والمساعدة في إكساب العاملين بالمؤسسة الخبرات والمهارات اللازمة للقيام بدورهم المهني، وتسجيلات الحالات الجديدة وتصنيفها، حققت معدلات مرتفعة في الأدوار التي يقوم بها العاملون في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، في حين كانت الأدوار التي يقومون بها في مجال البحوث والدراسات المتعلقة بالعمل وتنظيم برامج ودورات تدريبية للارتقاء بمستوى العاملين في المؤسسة درجة متوسطة.

- تدني الرواتب والحوافز والعلاوات، وعدم وضوح المسمى الوظيفي، واكتظاظ النزلاء، وعدم الاستقرار الوظيفي وكثرة التقلات، وبعد مكان العمل عن مكان الإقامة، تعد المحددات الرئيسة للممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث.

وأجرى الخزاعي (2013)، دراسة بعنوان: جرائم المراهقات في الأردن، هدفت الدراسة إلى معرفة الجرائم المرتكبة من قبل الفتيات المراهقات المحكومات في دار رعاية وتربية وتأهيل الفتيات في الأردن، وتحديد أسباب جنوحهن، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهن، ولأسرهن. استخدم الباحث في الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل لأفراد مجتمع الدراسة، المتمثل في الفتيات المحكومات في دار رعاية وتربية وتأهيل الفتيات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وبلغ عددهن (51) فتاة صدر بحقهن أحكام قضائية، وهن مقيمات في دار (18) الترتيب الأول في عدد - التربية حتى إكمال مدة الحكم. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: احتلت الفئة العمرية (16) المحكومات، وكان المستوى الأساسي أعلى مستوى تعليمي للفتيات، وتهمة السرقة، وسوء الأمانة، والإيذاء، وقضايا المخدرات، والقتل، والخطف، والقضايا المسلكية أهم أنواع الجرائم المرتكبة من قبل الفتيات. وخلصت الدراسة إلى أن الجهل، والتربية الخاطئة، والتفكك الأسري، والفقر، والبطالة، ورفيقات السوء من العوامل الرئيسة في ارتكاب الجرائم من قبل الفتيات المراهقات في الأردن.

وقام (الشومان، 2014) بدراسة بعنوان: (انحراف الأحداث: أسبابه وعوامله من وجهة نظر الأحداث، دراسة حالة على الأحداث في مركز تربية وتأهيل أحداث إربد). حيث هدفت الدراسة إلى: التعرف إلى الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انحراف الأحداث من وجهة نظرهم. وتمحورت الدراسة حول جميع الأحداث المنحرفين المؤدعين في مركز رعاية وتأهيل أحداث إربد، في عام 2010م، حيث بلغ عددهم (90 حدثاً). وبينت الدراسة الأسباب والعوامل التي رأى الباحث أنها تشكل أسباباً وعوامل رئيسة تؤدي إلى الانحراف، وهي: أسباب وعوامل أسرية ونفسية، أسباب وعوامل اجتماعية، أسباب وعوامل اقتصادية، ضعف الوازع الديني والقيمي والأخلاقي عند الأحداث، أسباب وعوامل تكنولوجية (وسائل الإعلام، الاتصال، الحاسوب). هذا بالإضافة إلى متغيرات: عُمر الحدث، عُمر كل من

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

والديه، مكان السكن، المستوى التعليمي للحدث ولكل من والديه. وبيّنت نتائج الدراسة: أنّ أهم أسباب انحراف الأحداث تعود إلى: غياب دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة لأبنائها، وضعف الوازع الديني والقيمي والأخلاقي عند الأحداث، ورفاق السوء، وغياب الرقابة الأسرية، والدخل الاقتصادي المتدني للأسرة (الفقر)، وكثرة عدد أفرادها، وعدم إيلاء فترة المراهقة الأهمية التي تحتاج إليها من قبل الأهل أو المؤسسات الاجتماعية المعنية، إذ تبين أن معظم المنحرفين في سن المراهقة.

وأجرى (الشديفات والرشيدي، 2016)، دراسةً بعنوان: (العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني، من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل). وهدفت الدراسة إلى: التعرف إلى السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف إلى العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها، من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية المختلفة، ودورها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. وتمّ تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات. كما تمّ استخدام العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة الدراسة، وبلغت (150) مبحوثاً. وقد بينت الدراسة: أنّ هنالك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي أثنائها، لعبت دوراً مهماً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة، إضافةً إلى وجود أثرٍ لمتغيرات: (العلاقات الأسرية، والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية، وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الاجتماعي) من جهة، و(ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني)، من جهة أخرى. وتوصي الدراسة ب: الاهتمام باحتياجات الشباب المختلفة، وتوفير فرص العمل لهم، والاهتمام بتعميق دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية، والاهتمام بالمناطق المكتظة بالسكان، وتوفير الخدمات فيها.

وأجرت الحياصات والشرع (2022) دراسة بعنوان: أسباب انحراف الأحداث في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية على نزلاء مركز أسامة بن زيد، هدفت الدراسة التعرف إلى الأسباب المؤدية إلى انحراف الأحداث وارتكابهم للجرائم في المجتمع الأردني، وتكوّن مجتمع الدراسة من (95) خمسة وتسعين حدثاً في عام ألفين وتسعة عشر (2019) في مركز أسامة بن زيد لرعاية الأحداث وتأهيلهم. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل، وتوصلت إلى الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن أغلب الأحداث المنحرفين من الجنسية الأردنية، ومستواهم التعليمي متدنياً؛ إذ لم يصلوا إلى المرحلة الإعدادية، وأغلبهم كان الوازع الديني لديهم ضعيفاً، إضافةً إلى انخفاض دخل الأسرة، واضطراب

طبيعية العلاقة بين الوالدين؛ وتتميز العلاقة داخل الاسرة بالتسلطية. وكشفت الدراسة ان السبب الرئيسي لانحراف الأحداث في المجتمع الأردني يعود إلى البيئة الداخليّة أي (أسرة الحدث)، ويتمثل في غياب التوجيه والإرشاد، وإهمال الأهل لأبنائهم، بالإضافة إلى قلّة دخل الأسرة، وعدم وجود رقابة أو اهتمام من قبل الأهل وكثرة المشاحنات والنزاعات بينهم. وهناك أسباب تتسبب في انحراف الأحداث تعود إلى البيئة الخارجيّة (المحيط الخارجي)، أبرزها: تقليد المنحرف لأقرانه، ووجود رفاق السوء في محيط بيئتهم، وسهولة الحصول على الحبوب والمسكرات، والمغريات والمهليات الخارجيّة، ووسائل التّواصل الاجتماعي. 4. هناك أسباب ذاتية تتسبب في انحراف الأحداث ترجع إلى عوامل نفسية (في الحدث نفسه)، أبرزها: الرّغبة في الانتقام ممن حوله، شعوره بالحق والكراهية للآخرين، ورغبته في التّحدي وإظهار الذات، ورغبته في التّجربة. وكشفت الدراسة ان أعلى نسبة جرائم ارتكبتها الأحداث المنحرفين كانت السرقة، ومن ثمّ هتك العرض، فالمشاجرة، ثمّ المخدرات، وأقلها القتل.

5- الإجراءات المنهجية للدراسة:

5-1 نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى معرفة الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث في المجتمع الأردني حسب أنواعها وخطورتها من الناحية الجنائية او الجنحوية، وتعتبر الدراسات الوصفية من أكثر الدراسات ملائمة للواقع والإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع بكل دقة.

5-2 المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة منهج الاحصائي الوصفي التحليلي للبيانات المتعلقة بمرتكبي الجرائم والتي تم تجميعها وتبويبها من التقارير السنوية والسجلات الرسمية والتقارير الجنائية التي تصدرها إدارة المعلومات الجنائية التابعة لمديرية الأمن العام في الأردن، وذلك لتخدم أهداف الدراسة، والتي توثق الجرائم والجنح بعد صدور الأحكام القضائية القطعية على مرتكبيها من قبل المحاكم المختصة. وذلك لتخدم أهداف الدراسة.

6- نتائج الدراسة:

6-1 السؤال الأول: ما عدد الجرائم التي ارتكبت في المجتمع الأردني وانواعها خلال عام 2022؟

يتضح من خلال الجدول رقم (1) ان الجرائم التي تقع على الأموال تحتل الترتيب الاول حيث تشكل نسبة (67.3%) من اجمالي الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني ، وتشكل الجرائم التي تقع الإدارة العامة الترتيب الثاني بنسبة (9,9%) ، في حين تشكل الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة الترتيب الثالث بنسبة (8,8%) ، اما الجرائم

الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

المخلة بالأخلاق والآداب العامة الترتيب الرابع بنسبة (6,4%) ، وتحتل الجنایات والجنح التي تقع على الإنسان الترتيب الخامس وتشكل نسبة (5,5%)، ومن نتائج هذا الجدول يتضح أن الجرائم الاقتصادية المتمثلة في (السرقة الجنائية، السرقة الجنحوية، الشروع بالسرقة، الاحتيال ، سرقة السيارات) تتصدر قائمة الجرائم في الأردن ويكون السبب في ذلك ان هذا الجرائم تمكن المجرمين من الحصول على المال بسرعة، وان مثل هذه الجرائم صعب اكتشافها الا اذا تم القبض على المجرم واعترف بالجريمة وجرائم أخرى قد يكون ارتكبتها في الماضي، وغياب الوازع الديني والأخلاقي عند المجرمين.

الجدول 1: توزيع الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني حسب نوعها خلال عام 2022

النسبة	العدد	نوع الجريمة
67.3%	15395	الجرائم التي تقع على الأموال
9.9%	2285	الجرائم التي تقع الإدارة العامة
8.8%	2013	الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة
6.4%	1445	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة
5.5%	1256	الجنایات والجنح التي تقع على الإنسان
1.2%	284	جرائم أخرى
1%	217	الجرائم المخلة بالثقة العامة
100%	22895	المجموع

المصدر: مديرية الامن العام، التقرير الاحصائي الجنائي (2022)، إدارة المعلومات

الجنائية الأردن، عمان

6-2 السؤال الثاني: ما عدد الجرائم المرتكبة في الأردن حسب تصنيفها الجنائي وفئة

منفذيها؟

الجدول 2: عدد الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة بشكل عام في المجتمع الأردني ومن

قبل الاحداث

النسبة	العدد	تصنيف الجرائم المرتكبة من قبل فئة الأحداث	النسبة	العدد	تصنيف الجرائم المرتكبة من قبل افراد المجتمع بشكل عام
36,7%	746	جرائم جنائية	24,5%	5613	جرائم جنائية
66,3%	1284	جرائم جنحوية	75,5%	17282	جرائم جنحوية
100%	2030	المجموع	100%	22895	المجموع

المصدر: مديرية الامن العام، التقرير الاحصائي الجنائي، إدارة المعلومات الجنائية. الأردن،

عمان، (2022)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) والمتعلقة في الجرائم المرتكبة في الأردن حسب تصنيفها وفئة منفذيها ان الجرائم الجنائية تشكل ما نسبته (24,5%) من اجمالي الجرائم المرتكبة في الأردن ، مقابل (36,7%) من الجرائم ارتكبت من قبل الأحداث ، وهذا يعني ان جرائم الاحداث الجنائية تزيد بنسبة (12,2%) عن الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني وهذا يشير الى خطورة الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث على المجتمع، اما فيما يتعلق في الجرائم الجنحوية فيتضح ان ثلاثة ارباع الجرائم المرتكبة في المجتمع تتم من قبل افراد المجتمع بمختلف أعمارهم، في حين ان نسبة الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل الأحداث تشكل (66,3%) وهي تقل عن نسبة الجرائم العامة في المجتمع .

وتتضح خطورة البيانات الواردة في الجدول من خلال قيام الاحداث الذين تقل أعمارهم عن (18) سنة بارتكاب جرائم جنائية تزيد عن افراد المجتمع بشكل كامل وهذا يشير الى اننا امام جيل من الاحداث المجرمين أكثر خطورة على المجتمع مما يهدد سلامتهم وامنهم الاجتماعي والمعيشي.

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

3-6 السؤال الثالث: ما عدد الجرائم التي ارتكبت من قبل الأحداث وأنواعها خلال عام 2022

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) والمتعلقة في الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث ان الجرائم التي تقع على الأموال تحتل الترتيب الاول حيث تشكل نسبة (69,70%) من اجمالي الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث البالغة (2030) جريمة وجنحة، اما الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة فتحتل الترتيب الثاني بنسبة (10,6%)، وتحتل الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان الترتيب الثالث وتشكل نسبة (9,2%) وتشكل الجرائم التي تقع الإدارة العامة الترتيب الرابع بنسبة (6,5%)، في حين تشكل الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة الترتيب الخامس بنسبة (3,5%)، ومن نتائج هذا الجدول يتضح أن الجرائم الاقتصادية المتمثلة في (السرقه الجنائية، السرقه الجنوحية، الشروع بالسرقه، الاحتيال، سرقه السيارات) وهي نتائج تتوافق مع الجرائم العامة في المجتمع الأردني، ويكون السبب في ذلك ان هؤلاء الاحداث تربوا في اسر تمارس الجرائم الاقتصادية ويقوموا بتقليدهم، وقد يكون التفكك الاسري وأصدقاء السوء اهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم. كما ان غياب الوازع الديني والأخلاقي والتسرب من المدارس وعمالة الأطفال تمكنهم من ارتكاب الجرائم.

الجدول 3: توزيع الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث حسب نوعها خلال عام 2022

النسبة	العدد	نوع الجريمة
69.70%	1415	الجرائم التي تقع على الأموال
10.6%	215	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة
9.2%	187	الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان
6.5%	132	الجرائم التي تقع الإدارة العامة
3.5%	71	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة
0.1%	3	الجرائم المخلة بالثقة العامة
0.3%	7	جرائم اخرى
100%	2030	المجموع

المصدر: مديرية الامن العام، التقرير الاحصائي الجنائي (2022)، إدارة المعلومات

الجنائية. عمان

4-6 السؤال الرابع: ما الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها خلال عام

2020؟

الجدول 4: الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل الأحداث في المملكة حسب نوعها خلال عام

2022

النسبة	العدد	نوع الجريمة
47.1%	351	السرقه الجنائية
24.7%	184	هتك العرض
18.3%	137	الإيذاء البليغ
4.6%	34	الشروع بالقتل
3.1%	23	الخطف
1.0%	7	القتل مع سبق الإصرار (العمد)
07%	5	القتل القصد
0.4%	3	تزييف النقد
0.3%	2	الاتفاق الجنائي
100%	746	المجموع

المصدر: مديرية الامن العام، التقرير الاحصائي الجنائي (2022)، إدارة المعلومات

الجنائية. الأردن، عمان

ويتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) والمتعلقة بالجرائم الجنائية المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها ان جريمة السرقة الجنائية تحتل الترتيب الأول وتشكل ما نسبته (1,47%) من اجمالي الجرائم الجنائية، في حين تشكل جريمة هتك العرض الترتيب الثاني وتشكل ما نسبته ربع الجرائم (7,24%)، وتحتل جريمة الايذاء البليغ الترتيب الثالث بنسبة (3,18%)، في حين تحتل جريمة الشروع بالقتل الترتيب الرابع بنسبة (6,4%)، اما جريمة الخطف فهي تحتل الترتيب الخامس بنسبة (1,3%)، وتشكل جريمة القتل مع سبق الإصرار الترتيب السادس بنسبة (0,1%) اما جريمة القتل القصد فتشكل نسبة (7%) وتحتل الترتيب السابع ، وجريمة تزييف النقد تحتل الترتيب الثامن بنسبة (4%)، اما جريمة الاتفاق الجنائي فتشكل نسبة (3%) من اجمالي الجرائم.

وتفسر بيانات الجدول ان نوعية الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل الأحداث تشكل خطورة كبيرة جدا على سلامة وامن وحياة افراد المجتمع وخاصة انها ترتكب من قبل افراد في عمر المراهقة والشباب ويفترض انهم بعيدون كل البعد عن ارتكاب مثل هذه الجرائم الخطيرة.

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

5-6 السؤال الخامس: ما الجرائم الجنوحية المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها خلال عام 2022؟

الجدول 5: الجرائم الجنوحية المرتكبة من قبل الاحداث في المملكة حسب نوعها خلال عام 2022

النسبة	العدد	نوع الجريمة
75.1%	965	السرقه الجنوحية
10.3%	132	المقاومة والاعتداء على الموظفين
5.4%	69	إطلاق العيارات النارية
3.9%	50	الاحتيال
3.3%	43	الشروع بالسرقه
0.5%	7	الزنا
0.5%	7	مخالفة قانون الآثار
0.4%	6	سرقه السيارات
0.3%	4	القتل من غير قصد (القتل الخطأ)
0.1%	1	جرائم البغاء
100%	1284	المجموع

المصدر: مديرية الامن العام، التقرير الاحصائي الجنائي (2022)، إدارة المعلومات

الجنائية. الأردن، عمان

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم(5) والمتعلقة بالجرائم الجنوحية المرتكبة من قبل الأحداث وأنواعها ان جريمة السرقه الجنوحية تحتل الترتيب الأول وتشكل ما نسبته (75,1%) من اجمالي الجرائم الجنوحية، في حين تشكل جريمة المقاومة والاعتداء على الموظفين الترتيب الثاني وتشكل ما نسبته (10,3%)، وتحتل جريمة إطلاق العيارات النارية الترتيب الثالث بنسبة (5,3%)، في حين تحتل جريمة الاحتيال الترتيب الرابع بنسبة (3,9%) ، اما جريمة الشروع بالسرقه فهي تحتل الترتيب الخامس بنسبة (3,3%)، وتشكل جريمتي الزنا ومخالفة قانون الآثار الترتيب السادس بنسبة (5%) اما جريمة سرقه السيارات فنشكل نسبة (4%) وتحتل الترتيب السابع، وجريمة القتل من غير قصد (القتل الخطأ) تحتل الترتيب الثامن بنسبة (3%)، وتحتل جرائم البغاء الترتيب التاسع والأخير بنسبة (1%) من اجمالي الجرائم الجنوحية.

وتفسر بيانات الجدول ان نوعية الجرائم الجنحية المرتكبة من قبل الأحداث تشكل خطورة كبيرة جدا على سلامة وامن وحياة افراد المجتمع وخاصة ان (82,7%) من الجرائم تعد جرائم مالية (سرقة جنحوية، الاحتيال، الشروع بالسرقة، سرقة السيارات، اما باقي الجرائم المقاومة والاعتداء على الموظفين وإطلاق العيارات النارية والزنا ومخالفة قانون الاثار والقتل من غير قصد (القتل الخطأ) وجرائم البغاء فهي جرائم خطيرة جدا وخاصة انها تنفذ من قبل افراد في عمر المراهقة والشباب ويفترض انهم بعيدون كل البعد عن ارتكاب مثل هذه الجرائم الخطيرة.

7- التوصيات:

- التشديد على دور الأسرة في التوعية والإرشاد الأسري وتربيتهم ومتابعتهم ومعرفة اصداقائهم وخاصة رفاق السوء ومراقبة سلوكياتهم لحمايتهم من الانحراف وارتكاب الجرائم.
- تفعيل دور المدرسة والجامعة ودور العبادة والاعلام في أهمية تثقيف وتوعية المجتمع بتربية الأبناء ومتابعة سلوكهم.
- التركيز على تدريب وتأهيل الأحداث الموجودين في دور تربية وتأهيل الأحداث وتعديل سلوكهم خلال فترة محكوميتهم، وضمان عدم عودتهم لارتكاب الجرائم في المجتمع.

8- قائمة المراجع :

- ابن منظور، لسان العرب-المحيط، المجلد الثاني عشر، (بيروت: دار صادر، 1968)؛
- احمد بوكابوس، انحراف الأحداث والادماج الاجتماعي لهم- دراسة ميدانية في مركز إعادة للتربية في منطقة بئر خادم في الجزائر- رسالة ماجستير، (غير منشورة) معهد علم الاجتماع، الجزائر، 1987؛
- انور الشراقوي، انحراف الأحداث، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1977)؛
- بسامة خالد المسلم، تأثير علاقة الوالدين بالأبناء على جنوح الأحداث، دراسة ميدانية مقارنة. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 29، العدد 01، 2001؛
- جابر نصر الدين، السلوك الانحرافي والاجرامي، (الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر بسكرة، 2022)؛
- حسين سليمان، وهشام عبد المجيد، ومنى البحر، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)؛

الجرائم الجنائية والجنوحية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

- الحياصات ناديا، والشرع زبيدة، أسباب انحراف الأحداث في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية على نزلء مركز أسامة بن زيد، مجلة المنارة، المجلد 1، العدد 1، 2022؛
- الخزاعي حسين جرائم المراهقات في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، المجلد 6، العدد 01، 2013؛
- الخزاعي حسين، محددات الممارسة المهنية للعاملين في مراكز تربية وتأهيل الأحداث، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية المجلد 39، العدد 02، 2012؛
- طالب احسان، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2002)؛
- التويجري أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2011؛
- رشاد عبد اللطيف، إنحراف الصغار مسؤولية من...؟!، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007)؛
- سمير نعيم احمد، الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1969)؛
- عبده سمير، التحليل النفسي للجريمة، (دمشق: دار الكتاب العربي، 1989)؛
- عبد الحفيظ الشناق، ظاهرة جناح الأحداث في الأردن، دراسة ذات طابع شمولي، وصفية تجريبية، المركز العربي للخدمات الطلابية، الأردن، عمان، 2001؛
- عبيد طويرش، انحراف الأحداث في مجتمع الامارات، (أبو ظبي: مطابع الاتحاد، 1980)؛
- عدنان الدوري، جناح الأحداث المشكلة والسبب، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985)؛
- الرازي: مختار الصحاح مادة حدث؛
- محي الدين توبق، ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن. دراسة استطلاعية. مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد 7، العدد 2، 1980؛
- محمد خير ابو حرب، المعجم المدرسي، (دمشق: المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية، 1980)؛
- مديرية الامن العام، التقرير الاحصائي الجنائي، إدارة المعلومات الجنائية، الأردن، عمان (2022)؛
- مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي: الجريمة والجرم، (بيروت: مؤسسة نوفل، 1980)؛
- مصطفى عبد الحميد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، (بيروت: معهد الانماء العربي، 1985)؛
- مكتب المتابعة لدول الخليج العربي، جنوح الأحداث، وكالة المطبوعات الكويت، (1984)؛

- قبلان الرشيدى، التغيرات البنائية للأسرة السعودية وعلاقتها بانحراف الأحداث دراسة على طلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل ومركز دار الملاحظة بمنطقة الرياض، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) قسم علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، 2014؛
- وزارة التنمية الاجتماعية (2023). قانون الاحداث رقم (32) لسنة 2014 وتعديلاته لغاية سنة 2023؛
- وزارة العدل (2023). قانون العقوبات الأردني لسنة 1960، وتعديلاته لغاية سنة 2023؛
- يوسف الياس، جنوح الأحداث، (الكويت: منشورات مكتب المتابعة لدول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، 1984)؛
- مخامرة فتحي، العوامل النفسية والاجتماعية المسببة لجنوح الأحداث في فلسطين من وجهة نظر شرطة الأحداث ومراقبي السلوك والأحداث أنفسهم، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين، 2017؛
- علي أسماء، دور العوامل الاجتماعية في الجنوح من وجهة نظر الاحداث الجانحين، قسم العلوم التربوية والنفسية، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2022؛
https://www.researchgate.net/publication/357869759_dwr_alwaml_alajtmayt_fy_aljnhw_mn_wjht_nzr_alahdath_aljanhyn.
- عسوس أنيسة بريغت، رأي سوسولوجي لظاهرة انحراف الأحداث، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 9، العدد 26، 2018؛
- الهرام حسين، التفكك الأسري ودوره في انحراف الأحداث، دراسة ميدانية للمؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث المنحرفين بمدينة بنغازي، المجلة الليبية العالمية، المجلد 19، العدد 26، 2017؛
- الشديفات أمين، والرشيدى منصور، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 5، 2016؛
- الشرمان يوسف، انحراف الأحداث: أسبابه وعوامله من وجهة نظر الأحداث، دراسة حالة على الأحداث في مركز تربية وتأهيل أحداث إربد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 28، العدد 06، 2014؛
- الرديعان خالد، تكرار دخول الأحداث الجانحين دُور الملاحظة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: سمات مكرري العودة، وأسباب عودتهم، مجلة الخدمة الاجتماعية المملكة العربية السعودية، المجلد 60، العدد 7، 2018؛

- Durkheim, Emile (1964). Division of Labour in Society, New York, The Free press, 1986, P, 130.

الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة من الاحداث في المجتمع الأردني

- Maxim R. Moskalenko, Evgenij M. Dorozhkina, Maria V. Ozhiganovaa, Yana. Murzinovaa and Daria. Syssaa. (2016). Peculiarities Of Students Of Pedagogical Specialties Training In Preventive Work with Juveniles Delinquents, international journal of environmental & science education 2016, VOL. 11, NO. 16, Pedagogical University.
- Singh; R and Jahanara;J(2016) A Study On Juvenile Delinquents: Impact Of Socio-Economic Factors Of Family In The State Of Uttar Pradesh, India, Proceedings Of SOCIOINT 2016 3rd International Conference On Education, Social Sciences and Humanities.